دور البعد المادي لحاضنات الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية كأحد أبعاد التنمية المستدامة بمدن صعيد مصر

محمد ماهر عبد النعيم أحمد

أ.د/ محمد حسين صالح — **كلية التجارة جامعة اسوان**

د/ نهال محمد السادات — **كلية التجارة جامعة قناة السويس**

الملخص :

استهدفت الدراسة التعرف على دور البعد المادي لحاضنات الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية كأحد أبعاد التنمية المستدامة بمدن صعيد مصر (محافظتي سوهاج وأسيوط) . وقد أجريت الدراسة على عينة طبقية عشوائية بلغ حجمها ٣٨٢ مفردة، من مديري المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المحتضنة من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، كذلك التعرف على مدى جاهزية حاضنات الأعمال تجاه المشروعات الصغيرة بما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك علاقة طردية بين حاضنات الأعمال وتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك يوجد أثر إيجابي لدور حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

كما أثبتت الدراسة أن هناك مجموعة من العناصر والأبعاد اللازمة (البعد المادي) حيث تعتبر تلك العناصر هي المقومات الأساسية لتفعيل دور حاضنات الأعمال

كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها: ضرورة الاهتمام بتوفير العناصر والأبعاد اللازمة لحاضنات الأعمال (البعد المادي) حيث تعتبر تلك العناصر هي المقومات الأساسية لتفعيل دور حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة.

كما يجب أن تحرص حاضنات الأعمال على أن توافق السياسات والأهداف مع إستراتيجية نمو المشروعات الصغيرة حيث ينبغي وضع نظام واضح لتطوير أهداف وسياسات وبرامج العمل يؤدي إلى توفير البنية التحتية المادية الملائمة لنمو المشروعات الصغيرة.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، التنمية المستدامة، المشروعات المتوسطة، المشروعات الصغيرة، صعيد مصر، جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

Abstract:

The study aimed to identify the role of business incubators in achieving sustainable development in the cities of Upper Egypt (Sohag and Assiut governorates). The study was conducted on a stratified random sample of (382) individuals, from the managers of medium, small and micro enterprises incubated by the Medium, Small and Micro Enterprises Development Agency, as well as identifying the extent of readiness of business incubators towards small projects in a way that helps achieve sustainable development in Upper Egypt.

The study reached a set of results, the most important of which are: that there is a direct relationship with statistical significance between business incubators and the achievement of sustainable development, as well as there is a positive effect of statistical significance for the role of business incubators in achieving sustainable development.

The study also proved that there is a set of necessary elements and dimensions (the physical dimension), as these elements are the basic ingredients for activating the role of business incubators.

The study also presented a set of recommendations, the most important of which are: the need to pay attention to

providing the necessary elements and dimensions for business incubators (the physical dimension), as these elements are the basic ingredients for activating the role of business incubators in achieving sustainable development.

Business incubators must also ensure that policies and objectives are compatible with the growth strategy of small projects, where a clear system should be put in place to develop goals, policies and work programs that lead to the provision of the appropriate physical infrastructure for the growth of small projects.

key words: Business incubators, sustainable development, medium enterprises, small enterprises, Upper Egypt-Small, medium and micro enterprise development agency.

أولًا: مشكلة البحث:

مع تزايد أهمية المشروعات المتوسطة والصغيرة لما لها من تأثير واضح على الاقتصاد المحلى والعالمي، فتتسم تلك المشروعات بانخفاض تكلفتها والانتشار الواسع، وتوفير فرص العمل وخاصة لشباب الخريجين بما يساعد على تخفيض نسبة البطالة، ودعم منظومة الاقتصاد القومي، وإذا لم تجد هذه المشروعات البيئة الصالحة لكي تنمو فإنها قد تفشل في الوصول للغرض الذي أنشئت من أجله ومن هنا يأتي دور وأهمية وجود حاضنات أعمال والتي من شأنها أن تساعد المشروعات المتوسطة والصغيرة في التطلع للقيام بدورها التي أنشئت من أجله، ومع دعم هذه الحاضنات لتلك المشروعات بحيث تصبح ريادية، بما يساعد على تحقيق العوائد العالية لتلك المشروعات ويضمن لها البقاء واستمرار التميز على نحو يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة المنشودة فرغم الجهود المبذولة من قبل الحكومات المتعاقبة لدفع عجلة التنمية.

واستناداً إلى ما سبق فإن الباحث يري أن مشكلة الدراسة متمثلة في المزيد من تفعيل دور حاضنات الأعمال في تقديم الدعم اللازم للمشروعات المتوسطة

والصغيرة من أجل الاستدامة الاقتصادية، ومن هنا يمكن طرح مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدي يمكن أن يكون لحاضنات الأعمال دور في تحقيق التنمية المستدامة بمدن صعيد مصر؟

ثانياً: أهداف البحث:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق عده أهداف يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

١- الكشف عما تقوم به حاضنات الأعمال تجاه المشروعات المتوسطة والصغيرة بما يساعد فى تحقيق التنمية المستدامة (التنمية الاقتصادية).

٢- التعرف على مدي جاهزية حاضنات الأعمال ودورها نحو المشروعات المتوسطة والصغيرة.

٣- تحليل العلاقة بين كل من أبعاد حاضنات الأعمال والمتمثلة في (البعد المادي) وبين التنمية المستدامة متمثلة في (التنمية الاقتصادية) من خلال دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة.

٤- الخروج بمجموعة من التوصيات التي تزيد من جودة الاستفادة واستغلال حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة والتوصل إلى بعض الدلالات العلمية والعملية التي قد تفيد الباحثين ومحاولة تقديم دليل إرشادي لتنفيذ تلك التوصيات.

رابعًا: أهمية البحث:

أ- تنبع أهمية الدراسة من تطبيقها على قطاع حيوي وهام وخاصة في ظل الدعم الغير مسبوق من قبل الدولة المصرية وهو قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة حيث تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية.

ب- تركز الدراسة على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وما يمثله فى المجتمع المصري، حيث أن هذه الأعمال لم تجد قدراً كافياً من اهتمام الباحثين المصريين تحديدا على حد علم الباحث.

ج - من المتوقع أن تساهم نتائج الدراسة الحالية المشروعات محل الدراسة في رفع مستواها بوجود دعم حاضنات الأعمال لتحقيق التنمية المستدامة.

خامسًا: فرض البحث:

فى ضوء طبيعة البحث وأهدافه يتمثل فرض البحث فيما يلي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد المادي كأحد أبعاد حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية كأحد أبعاد التنمية المستدامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة

سادسًا: تقسيمات البحث:

في ضوء طبيعة المشكلة وأهدافها، يَتِمُّ تقسيم البحث كما يلى:

- **المبحث الأول: الإطار النظري**
- **المبحث الثاني: الدراسة الميدانية واختبارات الفرض**
- **المبحث الثالث: نتائج تحليل الدراسة الميدانية، نتائج البحث وأهم التوصيات.**

المبحث الأول: الإطار النظرى

تمهيد:

في ظل الاهتمام الذي توليه الدولة بالإصلاح الاقتصادي والتركيز على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي، بما تقدمه تلك المشروعات من خلق فرص عمل، واتسامها بقدر عال من المرونة يجعلها تتكيف مع التغيرات الجارية والمتسارعة، إلا أن تلك المشروعات تواجه تحديات خاصة الناشئة حديثاً منها والتي تكون في أمس الحاجة إلى وجود رعاية ودعم لكي تنمو وتنجح وتستطيع الصمود في وجه المعوقات التي تقابلها أثناء العمل، وبما يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية والمجتمعية المنشودة، ومن هنا تأتي أهمية وجود حاضنات الأعمال (Business Incubators) والتي تعرف وفقا للجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال National Business Incubators Association بأنها " أداة للتنمية الاقتصادية التي تسرع من نمو ونجاح المؤسسات من خلال نظام متكامل من وسائل الدعم والهدف الرئيسي منها وجود مؤسسات ناجحة يمكن أن تنمو وتستمر.

وفي مصر تم الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة كما هو الحال فى الدول الأخرى وتم وضع إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠م والتى نصت رؤيتها إلى "مصر الجديدة ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة ذات نظام أيكولوجي متزن ومتنوع تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بجودة حياة المصريين.

حاضنات الأعمال:

مقدمة:

تسعى الدول إلى وضح برامج وأساليب من شأنها تحسين وضعها الاقتصادي، وتعد حاضنات الأعمال هي إحدى الأدوات الاقتصادية التي تسهم في توفير حياة اقتصادية مناسبة للمواطنين ، وهي القادرة على إحداث التغيير ، وتقليل نسبة البطالة ، وزيادة فرص العمل ، والتخفيف من الأزمات الاقتصادية ، وبالتالي إحداث نمو في الاقتصاد المحلي **(Cambell,** 1984 p.2**)**، فمسمى الحاضنة يعني الحماية و الرعاية الخاصة لحديثي الولادة من الأطفال غير مكتملي النمو حيث يجرى وضع الأطفال فيها عند ولادتهم حتى يتخطوا آية صعوبات تحيط بحياتهم.

كما أنه عند بداية نشأه أي مشروع تكون هناك جمه مخاطر لأسباب عدة منها :
- ضعف عملية دعم المشروع إدارياً لعدم توافر الإدارة الكفؤة ، وقلة رأس مالها بما يؤدي لفشل المشروع أو عدم استمراره، ومن هنا يظهر الدور الحيوي لحاضنات الأعمال بتمكين المشاريع الريادية الناشئة في التصدي للمخاطر التي قد تتعرض لها. إذ تسعى حاضنات الأعمال إلى تقديم الخدمات والإسناد للحد من احتمالية فشل المشاريع، والزيادة في فرص بقائها ، والعمل على استمرارية المشاريع (49 **(Kuratko & Latollette,**

١. مفهوم حاضنات الأعمال:

طبقاً لتعريف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) فإن حاضنات الأعمال **هي**: "عبارة عن أدوات تطوير اقتصادية صممت لتسريع إنشاء ونمو وضمان نجاح المشاريع الريادية من خلال تقديم مجموعة من الخدمات التي تدعم تلك المشاريع" (NBIA, 2001p.1)**.** كما عرفت حاضنات الأعمال على أنها: مراكز أعمال تسعى إلى دعم ومساعدة مبادرات المشروعات الناشئة في مراحلها الأولى التي لا تتوافر لها المقومات والموارد اللازمة للانطلاق (Udell, 1990, p, 108)، وتعمل على تزويد المشاريع بمختلف المصادر الإدارية والفنية والتمويلية والتقنية التي لا تمتلكها ، لتمكينها من الاعتماد على الذات ومواصلة العمل بعد تركها لتلك المراكز.

فهي حزمة متكاملة Intergrated Bundle من الخدمات والتسهيلات والآليات المساندة والاستشارات توفرها لمرحلها محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقتها برجال الأعمال الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق، كما يمكن تعريفها **بأنها**: "مؤسسة تنموية تعمل على دعم المبادرين من أصحاب المشروعات الطموحة الذين لا تتوافر الكافية لتحقيق طموحاتهم ومساعدتهم على تأسيس هذه المشروعات بتوفير بيئة متكاملة تقدم خدمات ودعم يؤديان إلى تطوير هذه المشروعات وزيادة معدلات تنمية كفاءتها إلى الحد الذي يضعها على بداية الطريق لكي تستمر دون الحاجة إلى مساعدات خارجية" **(الصندوق الاجتماعي للتنمية: وحدة حاضنات الأعمال والتكنولوجيا "دليل قبول المشروعات بالحاضنة"، ١٩٩٩، ص٢)**

كما يمكن تعريفها بأنها: وحدة خدمية تهدف إلى تحويل الأفكار والابتكارات إلى مشروعات اقتصادية منتجة، وذلك من خلال تقديم عدد من خدمات التأهيل والدعم المادي والمعنوي والاستضافة والإرشاد لرواد الأعمال**(الشميمري وسرور، ٢٠١٣)**، فهي عبارة عن توجهات متكاملة لدعم الأفكار والمقترحات الابتكارية لأصحاب العقول البشرية المتميزة التي تمتلك المعرفة، وقد يتم تنفيذ هذه التوجهات

من خلال مؤسسات ذات كيان مادي ملموس أو من خلال مؤسسات تعتمد على الإطار غير تقليدي للتواصل مع المواهب ذات القدرات المعرفية والذي يرتكز الواقع الافتراضي لشبكة الإنترنت والتقنيات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات **(السعيد، ٢٠١٥).**

مما سبق فإنه وفي ضوء معرفة الباحث المتواضعة يمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها: برامج صممت لإنجاح المشروعات الوليدة وحمايتها من أيه عثرات عبر تقديم كأفه أوجه الدعم من دعم إداري وتقني ومالي وفني وقانوني حتى تستطيع الصمود والبقاء على قيد الحياة أثناء مرحلة بداية أنشطتها.

٢. أهداف حاضنات الأعمال:

- تشجيع الشباب على بدء عمل مشروعات صناعية وإنتاجية.
- تنمية تقاليد ومهارات العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع.
- تحقيق معدلات نمو عالية للمشروع بتوفير الخدمات التي تقدمها الحاضنة.
- رعاية المشروعات الجديدة فى مرحلة البدء لضمان النمو والنجاح.
- توفير فرص عمل دائمة ومباشرة وغير مباشرة.
- ربط المؤسسات الكبيرة بالمشروعات الصغيرة بصفتها مشروعات مغذية لها.
- إقامة مجموعة من الخدمات الداعمة " خدمات الرعاية " والمتميزة مثل الجودة والصيانة وقاعدة للمعلومات الفنية والتجارية لخدمة المشروعات داخل وخارج الحاضنة https://www.efsme.org/page/60)

٣. أنواع حاضنات الأعمال:

يمكن تصنيف حاضنات الأعمال إلى نحو ستة أنواع والدول المتقدمة استطاعت أن تعد نماذج متطورة من الحاضنات سواء من حيث الهدف منها أو طبيعة الخدمات التي تقدمها نوجزها فيما يلي **(زودة، عمار و بوكفة، حمزة، ٢٠١٤)**:

١) **حاضنة المشاريع العامة " غير التكنولوجية "** : وهي تلك الحاضنة التي تتعامل مع المشاريع الصغيرة ذات التخصصات المختلفة و المتنوعة في كل المحالات الإنتاجية والصناعية والخدمية دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المشاريع ، و

تركز في جذب مشاريع الأعمال الزراعية أو الصناعات الهندسية الخفيفة أو ذات المهارات الحرفية المتميزة من أحلال الأسواق الإقليمية بالدرجة الأولى .

٢) **حاضنات تكنولوجية**: وهي تمثل الحاضنات ذات وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي التي تقام داخل الجامعات و مراكز الأبحاث ، وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية و الابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشاريع ناجحة ، من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات ، من معامل و ورشات وأجهزة بحوث ، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس و الباحثين و العاملين كالخبراء في مجالاتهم .

٣) **حاضنات الأعمال الدولية**: تركز هذه الحاضنات على التعاون الدولي و المالي و التكنولوجي تهدف تسهيل دخول الشركات الأجنبية إلى هذه الدول من ناحية، وتطوير و تأهيل الشركات القومية للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية .

٤) **الحاضنات المفتوحة أو "الحاضنات بدون جدران "** : وتمثل الحاضنات التي تقام من أجل تنمية وتطوير المشاريع و الصناعات القائمة بالفعل ، حيث تقام في أماكن التجمعات الصناعية لتعمل كمركز متكامل خدمة و دعم المشاريع المحيطة ، وتقوم الحاضنات المفتوحة بكافة أنشطة حاضنات المشاريع التقليدية ، من حيث العمر كحمة وسيطة بين المشاريع ، والمراكز البحثية والجامعات ، ومعامل الأبحاث ، و مراجعة الجودة و الجهات الإدارية والحكومية ، و توفير الدعم التسويقي و الإداري والفني ، مع تقديم الاستشارات اللازمة لنمو المشاريع.

٥) **التجمعات ذات وحدات الدعم المتخصصة** : وهي منظومة متكاملة من الأعمال ذات الصبغة الصناعية صممت بشكل يساهم في تنمية صناعات محددة عن طريق توفير البيئة و البنية الأساسية المناسبة لها داخل تجمعات صناعية كبرى، كما تعمل على خدمة تلك التجمعات و إمدادها بالصناعات المغذية لها حسب طبيعة موقعه، وتتشابه مع الحاضنات التقليدية في تواجد إدارة مركزية و خدمات مشتركة ، إلا إنها قد لا تشترط معايير خاصة للمشاريع الملتحقة بها.

٦) **حاضنات بأهداف مختلفة** : قد ظهرت حديثا أنواع جديدة من الحاضنات ذات أهداف مختلفة مثل:

- **حاضنات متخصصة المواجهة مشكلات محددة** (استيعاب المتقاعدين من القوات المسلحة أو من شركات كبرى منهارة ؛ حاضنات متخصصة في مجالات فنية أو إبداعية (الوسائط المتعددة ، مواد تلفزيونية، تصميمات).
- **حاضنات متخصصة في أعمال المرأة** : ومن أجل العمل على تشجيع المرأة و ومساندة خطواتها الأولى في عالم الأعمال، فقد عمدت بعض الدول إلى إقامة حاضنات خاصة تلاؤم طبيعة التخصصات التي تفصلها المرأة، حيث توفر لها التدريب و الإرشادات بجانب برامج التمويل المتخصصة ، وهناك بعض المحاولات التي لا تزال رهن التجارب في بعض الدول العربية منها مصر والأردن ؛ حاضنات متخصصة في مجالات تصنيعية وإنتاجية وخدمية متنوعة ، ظهر هذا النهج من الحاضنات في دول أمريكا الشمالية ، كندا والولايات المتحدة الأمريكية ، وهي حاضنات توفر تجهيزات تلائم أنشطة محددة ، مثل حاضنات كندية أقيمت بتجهيزات لخدمة مشروعات صغيرة في مجالات المطاعم من مطابخ الوجبات السريعة والتجهيزات المتقدمة.

٤. فوائد حاضنات الأعمال:

إن نشاط حاضنات الأعمال ينمو بصورة رهيبة ولقد تعددت استخدامات الحاضنات من أجل تحقيق نطاق واسع من الأهداف خاصة في تطوير المشروعات الصغيرة وتتركز أهم فوائد الحاضنات **فيما يلي:**

- المساهمة في تنمية الاقتصاد عن طريق خلق أعمال ووظائف جديدة من جهة وتغيير ثقافة الأعمال من جهة أخرى.
- المساعدة من الناحية التسويقية على تقليل المخاطر بالإضافة إلى الإدارة الجيدة للوقت أثناء العملية التسويقية، كما أنها آلية مهمة لفتح موارد جديدة وزيادة النفوذ في الأسواق.
- تعد وسيلة هامة لخلق الإبداع وتوظيف التكنولوجيا الحديثة بالمؤسسات.

٥. حاضنات الأعمال في مصر:

بدأت التجربة المصرية لحاضنات الأعمال في يوليو عام ١٩٩٥ بإقامة الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال كجهة مركزية تقوم بالتخطيط والتنسيق والتنفيذ على المستوى القومي . وتم تكوين الجمعية من نخبة من كبار رجال الأعمال وعدد من الوزراء السابقين وأصحاب الخبرات الطويلة لإقامة وإدارة المشاريع الناجحة.

وضعت الجمعية المصرية خطة لإقامة (٢١) حاضنة خلال المدة من ١٩٩٧ - ٢٠٠٣ جميع الحاضنات التي تتبع هذه الجمعية يتم تمويلها من خلال الصندوق الاجتماعي أول حاضنة أقيمت في مصر هي حاضنة المشاريع التكنولوجية في منطقة (التبين) تم توقيع عقدها في يوليو ١٩٩٨ بين (٣) أطراف وهي الصندوق الاجتماعي للتنمية كجهة تمويل – ومعهد التبين للدراسات المعدنية كجهة مانحة لموقع الحاضنة – والجمعية المصرية لحاضنات الأعمال كجهة مسؤولة عن إنشاء وتشغيل الحاضنة . وتصنف الحاضنات المقامة في مصر بتنوعها، كما يلي(**ميسر، ومعن، ٢٠١٢**):

١) حاضنات معتمده على التكنولوجيا البسيطة، لتقديم الخدمات أو التصنيع الخفيف.
٢) حاضنات تعتمد على المشاريع ذات المعرفة والمعلومات مثل حاضنة المنصورة وتلا وأسيوط (حاضنات للمشاريع الصناعية) العادية والحرفية المميزة ذات الجودة العالية.
٣) الحاضنات التكنولوجية القائمة بالقرب من الجامعات والمراكز العلمية والتكنولوجية أو داخلها، منها حاضنة التبين وجامعة المنصورة.
٤) حاضنات متخصصة بالمعلوماتية والتقنية الحيوية في مدينة مبارك بالإسكندرية

وتشمل المساعدات والخدمات التي تسعى الحاضنة إلى تقديمها ما يلي:

- توفير مكان بداية تأسيس المشروع بإيجار مدعم ولمدة زمنية كافية لتطوير المشروع وتحقيق شروط التخرج من الحاضنة.
- مساعدة رائد الأعمال في إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وخطة عمل المشروع.
- مساعدة رائد الأعمال فى استخراج مستندات التراخيص اللازمة لبدء المشروع.

- توفير المشورة والتوجيه لبدء وتطوير المشروع، ورفع مستوى جودة مخرجات المشروع وتصميم أنظمة تشغيله.
- توفير الدعم التسويقي.
- توفير المعلومات والبيانات من خلال نظم المعلومات بالحاضنة.
- توفير الدعم الفني والإداري.
- توفير التمويل (قروض – استثمارات -..... الخ).

تيسير إجراءات التخارج من الحاضنة علي النحو التالي:

- دعم المشروع لإيجاد مكان خارج الحاضنة.
- تقديم المشورة والتوجيه والتدريب اللازم أثناء مرحلة التخارج.
- المساعدة فى إعداد/ تحديث دراسة جدوى المشروع طبقاً للمتغيرات.
- المساعدة فى استخراج/ استكمال مستندات التراخيص اللازمة.
- تقديم الدعم الفنى اللازم.
- المساعدة فى تقديم الدعم التمويلى طبقاً للاحتياج.
- توفير الدعم التسويقى.

التنمية المستدامة:

١. مفهوم التنمية المستدامة:

مفهوم التنمية المستدامة يعد الأكثر والأوسع انتشارا فمفهوم التنمية مر بتغيرات عديدة وتطور بشكل ملحوظ منذ بداية الستينات من التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية ثم السياسية فالثقافية والبيئية ومنها إلى التنمية الشاملة ثم التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة ثم التنمية الإنسانية وأخيراً إلى التنمية المستدامة.

فالتنمية المستدامة غير معنية بتحقيق التنمية الاقتصادية فحسب بل تتطلع إلى ما هو أبعد من ذلك فهي تخطط عادة لفترات طويلة (بعيدة المدى) تحتاجها التطورات الاجتماعية وما يحدث للمجتمع من تغيرات في نمط الحياة عبر العصور والأزمنة التي ترتبط ارتباط مباشر بالتطورات الاقتصادية والبيئية ، هذا ما أثار اهتمام الباحثين والمهتمين بالتنمية المستدامة التي تعتبر بمثابة المؤمن لعملية التنمية الاقتصادية ، وإذا

لم يوجه الاهتمام بالأمور الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) فإن التنمية الاقتصادية تكون في خطر مستقبلاً (حسب الكريم، ٢٠١٣).

والتنمية المستدامة تتضمن عدد من المتغيرات الجوهرية في المؤسسات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والاجتماعية من اكتساب قدرة كافية عالية الإنتاجية تسمح للمواطنين الحصول على مستويات أفضل معيشياً(الهيتي، ٢٠٠٨)، **هذا وقد تعددت تعريفات التنمية المستدامة منها** تعريف هيئة ترونتلاند العالمية للبيئة والتنمية المستدامة سنة ١٩٧٨: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تغطي احتجاجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تغطية احتجاجاتها"(منصور وآخرون ٢٠١٨).

- التنمية المستدامة هي العملية التي تضمن توفر الموارد البيئية المتعددة واحتياجات الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجيا والمؤسسات وعندما يتم تحقيق العنصرين الأولين يتم تحقيق العناصر الأخرى ومراقبتها(الزغبي والعنزي، ٢٠٠٩).
- وتعرف التنمية المستدامة أيضاً بأنها العملية الديناميكية التي تعمل باستمرار في جميع الاتجاهات من اجل الوصول إلى أهداف مسبقة، من خلال تعديل وتبديل الأدوار وتنظيم الإمكانيات بعد تحديد نقاط الهدف وطرق الوصول إليها (حداد، ٢٠٠٦).
- وهناك من عرفها بأنها تنمية اقتصادية، وبيئية وعلمية واجتماعية على ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون التغاضي عن الأجيال المقبلة وذلك بشكل يسهم في ديمومة التنمية والحفاظ على الموارد (المقادمة، ٢٠١٥).
- عرف روبرت سولو التنمية المستدامة بأنها عدم الأضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة والمحافظة على الوضع الذي ورثه الأجيال. وتوسع في مفهوم الطاقة الإنتاجية فاعتبرها ليست فقط الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الأجيال الحالية، بل تتعدى ذلك، فتشمل إلى جانبها المادي الجانب المعنوي أو المعرفي والتي تشمل على طبيعة وحجم الادخار ونوعية الاستثمار لفائض القيمة، بالإضافة إلى أن مبدأ الاستهلاك الرشيد للموارد الاقتصادية الحالية والمستقبلية

(Solow, 1991)مفهوم سولوRobert Solow للاستدامة يضمن بذلك المستوى المعيشي للأجيال المستقبلية كما هي متاحة للأجيال الحالية على الأقل وضمان الاستمرار (كولستاد، ٢٠٠٥).

مما سبق نستنتج أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها "عملية استغلال للموارد الحالية دون إسراف بغيه تحقيق تنمية بيئية واجتماعية واقتصادية بآليه لا تحدث أضرار لحقوق الأجيال القادمة

٢. **خصائص التنمية المستدامة (عمار، ٢٠٠٨):** هناك عدة خصائص للتنمية المستدامة من بينه:

- التنمية المستدامة ذات صبغة عالمية للحد من الفوارق بين الشمال والجنوب وخلق التوازن بين النمو الديموغرافي و التنمية الاقتصادية
- تعمل على الحفاظ على الأنظمة البيئية والموارد المتوفرة والانتفاع بها حاليا ومستقبلا.
- مراعاة المساواة وضمان حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية وبيئة نظيفة.
- عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتنمية البيئية من جهة أخرى.
- التنمية المستدامة موجهة للحد من الفقر العالمي ، رفع الدخل وتجديد وصيانة الموارد.
- التنمية المستدامة تعمل على تعزيز الثقافة والإبقاء على الحضارات على مستوى كافة المجتمعات.

٣. أهداف التنمية المستدامة:

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر، والحدّ من عدم المساواة، وبناء مجتمعات أكثر سلماً وازدهاراً بحلول عام ٢٠٣٠. إن أهداف التنمية المستدامة، التي تعرف أيضاً على أنها «الأهداف العالمية»، هي دعوة للعمل على إنشاء عالم لا نُهملُ فيه أحداً

https://www.unicef.org/ar/.، و تسعى التنمية المستدامة من خلال محتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها ما يلى:

أ- الأهداف الاقتصادية (مراد، ٢٠٠٩):

- زيادة الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية المستدامة من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة، وذلك متوقف على إمكانيات الدولة.
- تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين مستوى المعيشة من خلال تنظيم الزيادة السكانية وبذلك القدرة على توفير الحاجات الأساسية لهم.
- تقليص التفاوت في المداخيل والثروات خاصة في الدول النامية التي تتميز غالبية سكانها بنسبة ضئيلة من الثروات في حين تمتلك فئات قليلة الجزء الأكبر من الثروة.
- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية في النشاطات الاقتصادية والمشاريع التنموية من أجل عدم استنزافها وضمان حق الأجيال الحالية والمستقبلية

ب- الأهداف الاجتماعية:

- تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتقريب الخدمة من المواطن وإقامة مشروعات تساعد على النهوض بالتنمية.
- التنمية المستدامة تهدف لخفض نسبة الفقر والبطالة والسعي لرفع دخل الفرد وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- توظيف التكنولوجيا الحديثة لتحسين مستوى التعليم وبالتالي كيفية استعمالها في النشاط الإنساني لتحسين نوعية الحياة وحماية البيئية.

٤. أبعاد التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي نتاج ثمة عناصر مترابطة وهي الجانب البيئي والجانب الاجتماعي وأخيراً الجانب الاقتصادي وأي إغفال للجانب الاجتماعي أو البيئي يؤثر ذلك سلبياً على الجانب الاقتصادي

١) البعد الاقتصادي:

البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يهدف إلى إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية والسطحية، والحد من التفاوت في المداخيل و الثروة، فضلا عن الاستخدام العقلاني و الرشيد للإمكانيات الاقتصادية، إلى جانب ذلك تهتم التنمية المستدامة بالمساواة بين الشعوب و الدول في مستوى التنمية الاقتصادية، حيث تشير المؤشرات العالمية إلى أن شعوب الدول المتقدمة تنعم بالثروة و الرفاه الاجتماعي ، وازدياد مستوى نموها الاقتصادي ، مما أدى إلى تطور أنماط الإنتاج والاستهلاك فيها، وفي مقابل ذلك تشهد الدول النامية تدهور كبير في مواردها الطبيعية وتراجع أداء اقتصادياتها ، مما ينعكس سلبا على الجانب الاجتماعي لشعوبها من خلال ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى معيشة أفرادها وذلك نتيجة لاعتمادها على الاقتصاد الريعي، وزيادة الإنفاق العسكري بدلا من محاربة الفقر والأزمات الاقتصادية التي يعيشها وهذا ما يفرض رشادة استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى حماية البيئة وتحسن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للأجيال الحاضرة والقادمة **(فلاحي، ٢٠١٥)**.

فالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يركز على الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذا يطرح وبحدة مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية. ووفقاً لهذا البعد فإن التنمية المستدامة تعمل على تنمية البنى الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار التوازنات الأيكولوجية في المدى البعيد، باعتبار أن البيئة هي الأساس والقاعدة للحياة البشرية، الطبيعية وكذا النباتية **(قطوش، ٢٠١٨)**

٢) البعد الاجتماعي:

ففكرة التنمية المستدامة في مجال الوسائل الاجتماعية ركيزة أساسية في محاربة الفقر والبطالة والتفاوت البالغ بين الفقراء والأغنياء.

حيث يهتم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بما يجعل من الأفراد الذين تتوفر لهم المتطلبات المادية والنوعية للحياة مجتمعاً متماسكا، كما يهتم بتنمية قدرات أفراد المجتمع من خلال الاهتمام بالصحة والتعليم والحد من الفقر وعدالة التوزيع وتوسيع

نظم الحريات السياسية والمشاركة الفعالة، هذا ما يجعل الأفراد مستعدين للعطاء والتضحية والعمل الجماعي مما يزيد من عقلانية استغلالهم للموارد وتحسين نوعية حياتهم **(السيد، ٢٠٠٠)**، ويتناول البعد الاجتماعي العناصر التالية **(نور الهدى وعبد الحفيظ، ٢٠٢١)**:

- الإنصاف بين الأفراد والأعم والأجيال إلى جانب تقليص الفجوة بين الشمال و الجنوب عن طريق التعاون الدولى لمحاربة الفقر والمجاعة مع تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو الديموجرافي.
- الاستخدام الكامل للموارد البشرية، وإعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولاً بالاحتياجات الأساسية مثل التعليم، الرعاية الصحية والمياه.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية واختبارات الفروض

تمهيد:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلاله إنجاز الجانب الميداني أو التطبيقي من الدراسة، وكذلك يتم عن طريقها الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي، والتعرف على آراء واتجاهات الأفراد محل الدراسة للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء موضوع الدراسة.

جدول رقم (١) توزيع عينة الدراسة

المشروعات الصغيرة	العدد	العينة
محافظة سوهاج	٥٧٠٠	٢٠٣
محافظة أسيوط	٤٧٢٢	١٦٨
المجموع	١٠٤٢٢	٣٧١

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المشروعات الصغيرة

لقد اعتمد الباحث على العينة العشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة، وذلك نظراً لأن مجتمع الدراسة غير متجانس حيث تختلف أعداد فئات مجتمع الدراسة من محافظة إلى أخرى.

أ. تحليل أبعاد حاضنات الأعمال

١- تحليل فقرات البعد المادي:

جدول رقم (٢) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لفقرات البعد المادي

م.	الفقــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
١.	وفرت حاضنة الأعمال مكان ملائم لنشاط المشروع المحتضن	٣,١٥	١,١٠	% ٦٢,٩٢	٣
٢.	وفرت حاضنة الأعمال الخدمات التي يحتاجها المشروع المحتضن (إنترنت – تصوير – هاتف – طابعة وغير ذلك)	٣,٢٥	٠,٩٢	% ٦٤,٩٤	٢
٣.	وفرت حاضنة الأعمال قاعة اجتماعات ملائمة الإمكانيات والمساحة	٣,٥٤	٠,٩٤	% ٧٠,٧١	١
٤.	وفرت حاضنة الأعمال بنية تحتية للمشروعات المحتضنة ذات جودة عالية	٢,٨٩	١,٣٢	% ٥٧,٧٣	٥
٥.	وفرت حاضنة الأعمال صيانة للبنية التحتية بشكل دوري	٣,٠٢	٠,٩٩	%٦٠,٣٢	٤
	متوسط البعد	٣,١٧	٠,٨٥٧	%٦٣,٣١	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من بيانات الجدول السابق أن الدرجة الكلية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المرتبطة بالبعد المادي جاءت متوسطة حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣.١٧) وبانحراف معياري (٠.٨٥٧)، وجاءت أعلى إجابات لأفراد العينة للفقرة التي تنص على "وفرت حاضنة الأعمال قاعة اجتماعات ملائمة الإمكانيات والمساحة " ، في حين جاءت أقل إجابات لأفراد العينة للفقرة التي تنص على" وفرت حاضنة الأعمال بنية تحتية للمشروعات المحتضنة ذات جودة عالية ".

١ـ تحليل فقرات بعد التنمية الاقتصادية:

جدول رقم (٣) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لفقرات بعد التنمية الاقتصادية

م.	الفقــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
١.	تساهم المشروعات في زيادة حجم الاستثمارات في تحسين وتطوير القدرة الإنتاجية	٣,١٣	١,٠٩	%٦٢,٦٦	٣
٢.	تساعد المشروعات على تحقيق أفضل استغلال للموارد المتاحة.	٣,٥٨	١,٠٦	%٧١,٥٦	١
٣.	ساهمت المشروعات الصغيرة في تطوير الصناعات المحلية	٣,٤٦	١,٢٦	%٦٩,٢٩	٢
٤.	تسعى المشروعات إلى الاستثمار في المجالات والأنشطة التي تضيف قيمة اقتصادية جديدة.	٣,٢١	١,٢٢	%٦٤,١٦	٣
٥.	يوجد تنسيق بين المشروعات وحاضنات الأعمال لتنفيذ الممارسات التي تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي	٢,٨٧	١,٠٣	%٥٧,٤٠	٥
	متوسط البعد	٣,٢٥	٠,٧٢٦	%٦٥,٠٠	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من بيانات الجدول السابق أن الدرجة الكلية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المرتبطة ببعد التنمية الاقتصادية جاءت متوسطة حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣.٢٥) وبانحراف معياري (٠.٧٢٦)، وجاءت أعلى إجابات لأفراد العينة للفقرة التي تنص على "تساعد المشروعات على تحقيق أفضل استغلال للموارد المتاحة. " ، في حين جاءت أقل إجابات لأفراد العينة للفقرة التي تنص على "يوجد تنسيق بين المشروعات وحاضنات الأعمال لتنفيذ الممارسات التي تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي ".

١. **<u>فرض الدراسة:</u> يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للبعد المادي في تحقيق التنمية الاقتصادية.** لاختبار هذا الفرض قام الباحث بعدد من الاختبارات وذلك على النحو التالي:

أ. معامل الارتباط:

يبين الجدول التالي معامل الارتباط بين البعد المادي كمتغير مستقل والتنمية الاقتصادية كمتغير تابع.

جدول رقم (٤) معامل الارتباط للفرض الفرعي الأول

المتغير	الاختبار	التنمية الاقتصادية
البعد المادي	معامل الارتباط	٠.٦٥٥
	المعنوية	٠.٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بنسبة ٦٥.٥% عند مستوى معنوية ٠.٠٥ بين البعد المادي و التنمية الاقتصادية.

ب. معامل التحديد:

جدول رقم (٥) معامل التحديد للفرض الفرعي الأول

المتغير المستقل	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
البعد المادي	0.429	0.427	0.549

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يوضح الجدول السابق أن معامل التحديد R^2 = ٠.٤٢٩ وهو ما يعني أن البعد المادي يفسر التغير في التنمية الاقتصادية بنسبة ٤٢.٩%، أما النسبة الباقية فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في العلاقة الانحدارية، بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن أسلوب سحب العينة ودقة القياس وغيرها.

ج. تحليل التباين ANOVA Test:

جدول رقم (٦) تحليل التباين للفرض الفرعي الأول

البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	المعنوية
الانحدار	69.375	1	69.375	229.76	0.000
البواقي	92.395	306	0.302		
المجموع	161.77	307			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من خلال الجدول السابق وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين البعد المادي و التنمية الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال قيمة "ف" وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠٥ وتدل على صحة وجوهرية العلاقة بين المتغيرين وجودة الإطار وصحة الاعتماد على نتائجه بدون أخطاء.

د. تحليل الانحدار:

جدول رقم (٧) تحليل نتائج الانحدار للفرض الفرعي الأول

النموذج		المعاملات الغير معيارية		المعاملات المعيارية	اختبار ت	المعنوية
		بيتا	الخطأ المعياري	بيتا		
1	الثابت	1.493	0.12		12.438	0.000
	البعد المادي	0.555	0.037	0.655	15.158	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يظهر من خلال الجدول السابق أن قيم اختبار "ت" لمتغير البعد المادي ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ ويبين هذا قوة العلاقة الانحدارية بين البعد المادي و التنمية الاقتصادية.

نستنتج من الجداول السابقة ما يلي:

- كان مستوى الدلالة الخاصة بكل من معامل ارتباط "بيرسون" ومعامل الانحدار أقل من قيمة ٠.٠٥ مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد المادي و التنمية الاقتصادية.
- كانت إشارة معامل ارتباط "بيرسون" موجبة مما يعني أنه توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين البعد المادي و التنمية الاقتصادية .
- كانت قيمة مستوى المعنوية لاختبار معادلة الانحدار ككل (اختبار ف) أقل من قيمة مستوى الدلالة ٠.٠٥ مما يعني إمكانية الاعتماد على نموذج الانحدار المقدر وبالتالي إمكانية تعميم نتائج العينة على المجتمع محل الدراسة.

- قيم معامل Beta تشير إلى أن البعد المادي يؤثر في التنمية الاقتصادية بنسب مختلفة وهذا التفسير لا يمكن أن يرجع إلى الصدفة.

مما سبق يمكن للباحث قبول الفرض أي أنه: يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للبعد المادي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: نتائج البحث وأهم التوصيات

النتائج:

١. أثبتت الدراسة أن هناك مجموعة من العناصر والأبعاد اللازمة (البعد المادي) حيث تعتبر تلك العناصر هي المقومات الأساسية لتفعيل دور حاضنات الأعمال.

٢. بينت الدراسة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين دور حاضنات الأعمال وتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لدور حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة.

٣. استنتجت الدراسة ضعف اهتمام حاضنات الأعمال بإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجها المشروعات الصغيرة مثل تسهيل الإجراءات لإنشاء وتأسيس تلك المشروعات كما أن هناك الكثير من الإجراءات الإدارية الرسمية تعيق استمرارها ونموها.

٤. أوضحت الدراسة ضعف اهتمام حاضنات الأعمال بتوفير الدورات التدريبية حول التقنيات الحديثة التي تساهم في إنجاز الأنشطة بكفاءة عالية وفي أقل وقت ممكن حيث لا يتم تقديم البرامج التدريبية المتقدمة المتعلقة بتنظيم العمل كنظم دعم القرار والإدارة الإلكترونية

ثالثًا: التوصيات:

١. ضرورة الاهتمام بتوفير العناصر والأبعاد اللازمة (البعد المادي، البعد الإداري، البعد التقني، البعد القانوني، البعد المالي) حيث تعتبر تلك العناصر هي المقومات الأساسية لتفعيل دور حاضنات الأعمال.

٢. العمل على الاهتمام بطبيعة العلاقة القوية التي تربط بين دور حاضنات الأعمال وتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك ضرورة الاستفادة من الأثر الإيجابي لدور حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة.

٣. العمل من قبل حاضنات الأعمال على إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجها المشروعات الصغيرة مثل تسهيل الإجراءات لإنشاء وتأسيس تلك المشروعات من أجل التغلب على الإجراءات الإدارية الرسمية التي تعيق نموها واستمراريتها إلى وقت طويل

٤. الاهتمام من قبل حاضنات الأعمال بتوفير الدورات التدريبية حول التقنيات الحديثة التي تساهم في إنجاز الأنشطة بكفاءة عالية وفي أقل وقت ممكن، وكذلك توفير البرامج التدريبية الإدارية المتقدمة اللازمة لتنظيم العمل كنظم دعم القرار والإدارة الإلكترونية

المراجع:

١. إبراهيم، خديجة عبد العزيز على(٢٠١٨)، المردود التربوي لحاضنات الأعمال الجامعية على تحقيق التنمية المستدامة في مصر: دراسة استشرافية جامعة أسيوط - كلية التربية، مجلة كلية التربية، المجلد (٣٤)، العدد (٥)، ص ٣٦٥-٤٧٩

٢. ابوقحف، عبد السلام (٢٠٠٢)، العولمة- حاضنات الأعمال، حالات عملية وحلول مشكلات، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ص ٨٠-٨١.

٣. بن قطاف أحمد. (٢٠١٦). مدى فعالية حاضنات الأعمال في الدول النامية (Doctoral dissertation، جامعة الجزائر٣: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير).

٤. بوشعير، لويزة (٢٠٢١)، دور حاضنات الأعمال في استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة خضراء: دراسة حالة حاضنات الأعمال لولاية البيض - بسكرة - أم البواقي، جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (١٤)، العدد (١)، ص ٤٧-٦٠

٥. فلاحي، & صالح عمر. (٢٠١٥). التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب

٦. الشمري، صادق راشد (٢٠١٤)، أثر حاضنات الأعمال في تنمية وتطوير المشروعات، مجلة اتحاد المصارف، اتحاد المصارف العربية، العدد (٤٠٠)، ص ٥٨- ٥٩.

7. .Abdul Khalid, F.,Gilbert,D.,& Huq (2012),Investigating the Underlying Components in Business Incubation Process in Malaysian ICT Incubators , ASIAN JOURNAL OF SOCIAL SCIENCES& HUMANITIES , 1(1) , pp.88-102.

8. Baker & others (2003), "Development of Technology Incubator, Parks and Precinct In Queensland "

9. Dhochak, M., Acharya, S. R., & Sareen, S. B. (2019).ssessing the effectiveness of business incubators. International Journal of Innovation and Learning, 26(2), 177-194.

10. Kuratko, D. F., & LaFollette, W. R. (1987). Small business incubators for local economic development. Economic Development Review, 5(2), 49.

11. Montgomery, J. (1989). An Introduction to Developing an Urban Business Incubator, , p15.

12. Peters, L., Rice, M. and Sundararajan, M. (2004), The Role of Incubators in the Entrepreneurial Process, 29(1), 83-91.